



الأمين العام

## رسالة موجهة إلى حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني القاهرة، 26 نيسان/أبريل 2006

تلقيها السيدة أنجيلا كين، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون السياسية

إنه لمما يسعدني أن أتوجه بالتحية إلى المشاركين في حلقة الأمم المتحدة الدراسية هذه بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني التي تُنظم تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

تأتي هذه الحلقة الدراسية في لحظة عصبية يمر فيها الشعب الفلسطيني بمرحلة تحول سياسي رئيسية في خضم عملية سلام انتهت إلى طريق مسدود واستمرار للعنف وتدهور للأوضاع الإنسانية.

وقد شهد العالم في كانون الثاني/يناير الماضي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي كانت علامة فارقة هامة في مسيرة الشعب الفلسطيني المتواصلة صوب الديمقراطية والحكم الذاتي. وإنني أحترم قرار الشعب الفلسطيني. ويحدوني الأمل كذلك في أن يلبي مجلس وزراء السلطة الفلسطينية الجديد آمال الشعب الفلسطيني في تحقيق السلام وإقامة دولته على النحو الذي عبر عنه الرئيس عباس.

ولهذا السبب، أدعو السلطة الفلسطينية إلى أن تؤكد من جديد التزام الفلسطينيين بمبادئ نبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق. وهذه المبادئ وقرارات الأمم المتحدة هي الدعائم التي تستند إليها الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، مما حدا بمجلس الأمن والمجموعة الرباعية إلى تأكيدها، ومما دفع الشركاء الإقليميين إلى السعي إلى ضمان أن تؤيد الحكومة الجديدة مبادرة السلام العربية.

وقد انتخبت إسرائيل أيضا قيادة جديدة. وإنني أحث الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الوفاء بالتزاماتها، بما فيها الالتزامات الواردة في

خريطة الطريق. وأدعو إسرائيل إلى وقف النشاط الاستيطاني وغيره من الإجراءات التي يمكن أن تفسد المسائل المتعلقة بتحديد الوضع النهائي، وأشجعها على أن تدرك أن التوصل إلى حل سلمي للصراع لا يمكن أن يفرض من جانب واحد أو من خارج إطار السلام الإقليمي الشامل.

وما زال القلق البالغ يساورني إزاء تصاعد أعمال العنف، ومن بينها ما يشنه الفلسطينيون من هجمات بالصواريخ وعمليات تفجير انتحارية وكذلك ما تشنه إسرائيل من ضربات جوية وعمليات قصف مدفعي وعمليات أرضية. ويسقط المدنيون قتلى وجرحى على كلا الجانبين من جراء هذا العنف، مما يوجب مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام. وإنني أكرر دعوتي كلا الجانبين إلى أن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وأن يمتنعا عن القيام بأعمال أخرى قد تفاقم الموقف وتعرض المدنيين للخطر.

كما أن القلق يخامرني إزاء الاحتمالات المنذرة بمزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني. وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي تنطوي على خطر الوصول بالموقف إلى أزمة إنسانية خطيرة. فقد أوقف المانحون الرئيسيون دعمهم المباشر للسلطة الفلسطينية؛ وما زالت إسرائيل تحتجز إيرادات تحصيل الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية رغم الالتزامات المفروضة عليها بموجب بروتوكول باريس؛ ومن المتوقع أن يؤدي انكماش النشاط الاقتصادي إلى تقليل إيرادات الضرائب المحلية الفلسطينية. وعدم الانتظام في تشغيل معبر كارني ونظام عمليات الإغلاق الداخلية القائم في الضفة الغربية عائقان يعرقلان تنقل الأفراد ونقل البضائع، مما يزيد من وطأة الفقر وشدة البطالة. كما أنهما يعرضان السكان الفلسطينيين في كل يوم لصعوبات جمة ولمهانة بالغة على نحو مماثل لما يتعرضون له من جراء الاستمرار في بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة رغم الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية.

وقد أعربت الأمم المتحدة مرارا عن قلقها إزاء هذه الأمور، وما زالت تذكر إسرائيل بوجوب الوفاء بمسؤولياتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. وإنني أدعو الجانبين إلى العمل على تنفيذ الاتفاق المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن فتح المعابر والتنقل، ولا سيما لضمان سلاسة عمل المعبر التجاري في كارني، وهو أمر بالغ الأهمية

لاستمرار النشاط الاقتصادي في قطاع غزة. وإنني أحث بشدة دوائر المانحين الدوليين على أن تجد طرقاً فعالة لمواصلة دعم الشعب الفلسطيني وتكثيف هذا الدعم.

وأود في هذه اللحظة العصيبة أن أضيف كلمة نهائية عن جهود الأمم المتحدة التي تضطلع بطائفة واسعة من الأنشطة في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية. فمن المرجح في ضوء التطورات الراهنة أن يزيد حجم تلك الأنشطة. وسوف تواصل كيانات الأمم المتحدة النهوض بمسؤولياتها وفقاً لولاية كل منها. ولكن على جميع الجهات المعنية أن تفهم أن السلطة الفلسطينية توفر جُل الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها واللازمة لتجنب وقوع كارثة إنسانية. وزيادة نشاط الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أمر لا يمكن أن يملأ الفراغ الذي سينشأ إذا ما عجزت مؤسسات السلطة الفلسطينية عن القيام بذلك. كما أن هذه المؤسسات هي اللبنات التي نأمل أن تبنى بها الدولة الفلسطينية. ومع مراعاة هذه الاعتبارات كلها، سوف تواصل الأمم المتحدة التعاون مع شركائنا والأطراف لمحاولة إيجاد طرق لضمان تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

ويجب على المجتمع الدولي في الوقت ذاته أن يجد طريقاً يقرب من بلوغ هدف التوصل لحل الدولتين، الذي هو مقوم حيوي لكي ينعم كلا الشعبين والمنطقة بالسلام والأمن. وبلوغ هذا الهدف أمر يتطلب الجمع الصحيح بين الالتزام الصادق بالمبادئ الأساسية والتحلي بروح الابتكار من أجل مجابهة واقع يتطور بخطى سريعة. وسوف تواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 والتوصل إلى تسوية عادلة دائمة شاملة تفضي إلى السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط.

وبهذه الروح أرجو أن تتقبلوا أصدق تمنياتي بنجاح هذه الحلقة الدراسية.